اتجاهات النخب الجامعية نحو الأليات المجتمعية لبناء الدولة وإدارتها
دراسة ميدانية في جامعة الأنبار

اعداد

أ.م.د.جمعة ابراهيم حسين **Assis.prof.Jumaa Ibrahim Hussein**

جامعة الانبار/كلية الاداب/قسم الاجتماع **College of Art/ sociology**

Maj715@yahoo.com

ملخص البحث

من تداعيات الاحتلال وصفحة داعش ظهور مشكلات أكثر خطورة وتعقيداً واجهت مجتمعنا لعل أبرزها الانقسام المجتمعي والميل نحو ثقافة الهوية الفرعية غير الوطنية وعدم الشروع بمسارات تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية.

يهدف البحث الى التعرف على الاليات المجتمعية في بناء وادارة الدولة والتي تتجسد بمفاهيم الاندماج المجتمعي والهوية الوطنية والمصالحة المجتمعية والتحديات التي تواجهها فضلاً عن صياغة الدستور الذي يحدد شكل الدولة ونظامها السياسي كون الدستور مرتبط بالمفاهيم أعلاه والتي تشكل اطاراً متكاملاً وفاعلاً على رفد مرتكزات ادارة الدولة ، ولتحقيق أهداف البحث تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي باختيار عينة مكونة من (٥٠) مبحوثاً من الاساتذة الجامعيين موزعة على كليات انسانية وعلمية في جامعة الأنبار وباستخدام أداة الاستبيان للحصول على البيانات اللازمة لغرض تحليلها وتفسيرها .

أهم نتائج البحث تتلخص بما يأتي :

١. صياغة الدستور تحمل الكثير من مواطن الضعف ورافقتها اشكالات وتحديات كثيرة.
٢. صياغة الدستور في مجتمع تعددي ذات تنوع ثقافي أظهرت العديد من المخاوف بسبب محاور وتوجهات ومصالح ضيقة.
٣. تبنى الدستور الفدرالية (سلطة اتخاذ القرار متعددة) مهدت الطريق الى الانقسام والصراع السياسي.

٤. من تحديات الاندماج المجتمعي الفوضى واختلالات احلال الأمن وتبني ثقافة الاحتماء بالمذهب أو العشيرة وأصبح الولاء الفرعي هو الأهم.

٥. بناء الهوية في العراق تأثر بالواقع المجتمعي وازماته واستجاب لمحفزات التشظي والانقسام.

٦. فشل النخب والأحزاب في بلورة وعي اجتماعي وطني يحرم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية.

٧. المصالحة الوطنية واجهت تحديات ومعوقات أفرغتها من معناها الحقيقي.

الكلمات المفتاحية:

الاتجاهات،النخب،الاليات،بناء،الدولة.

Trends of University Elites towards the Community Mechanisms for Building and Managing the State

Abstract

The ramifications of the American occupation and Isis periods result in the appearance of complicated and dangerous problems that face our community. The most prominent of these problems are community divisions ,the tendency for the sub-national identity and lack of any real national reconciliation.

This research aims at recognizing the community mechanisms for building and managing the state embodied by the concepts of community integration, the national identity, community reconciliation and the challenges in addition to drafting the constitution which determines the shape of the state and its political system for the constitution is connected with the above concepts which form integrated and effective framework for preparing the pillars of state administration. To achieve the aim of the study, we depend on social survey by choosing a sample of 50 university instructors from both the humanities and scientific colleges in Anbar University and collecting data through questionnaire.

The results of the study could be summarized;

1. Drafting the constitution carries a lot of weaknesses, problems and a lot of challenges

2. Drafting the constitution in a pluralistic community of cultural diversity reveals a lot fears due to certain trends and narrow interests.

3. Adopting federal constitution(multiple decision making power) paved the way to division and political conflict.

4. The challenges of community integration are chaos, breaches of security, and adopting the culture of taking refuge in one's doctrine or tribe so the loyalty for the sub- national identity has become very important.

5. Identity building in Iraq is effected by the community reality and its crises and it responded fragmentation and division stimuli.

6. the failure of the parties and elites to form a national awareness that would reject any ethnic division.

7. National reconciliation faced a lot of challenges that stripped its real meaning.

Key words:Trends ,Elites,Mechanisms,Building,State

المبحث الأول: التعريف بالبحث

أولاً: مشكلة البحث:

ان الفترة التي اعقبت احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وظهور صفحة داعش ليستكمل المشهد، حيث توالت الازمات على مجتمعنا واصبح يشكل احدى المجتمعات المأزومة، وهذا اثر في عمق البنى والمؤسسات المجتمعية ،ومن تداعياتها افرزت جملة من الامور رافقت عملية الاحتلال، تمثلت في حل مؤسسات الدولة والفوضى والاضطراب الذي اصاب النظام السياسي، وسياسات الاقصاء والتهميش لشرائح فاعلة في المجتمع العراقي، وارتفاع معدلات البطالة الى جانب الانخفاض الحاد في مستويات الفقر لفئات عديدة والعنف والتهجير الذي اخذ مديات واسعة الى جانب تدهور الامن وحينما نتحدث عن هذه الاحوال والظروف لابد من الاشارة الى حالة التدهور في منظومات القيم والمعايير التي افضت الى استفحال مظاهر الانحراف السلوكي ،وارتفاع مستويات الفساد على نحو غير مسبوق(جرائم الرشوة، والاختلاس ،والاعتداء على المال العام).

أذن لما تقدم من ظروف واوضاع تشكل تهديدا مباشرا للأمن الانساني وايجاد ظروف انسانية تؤثر على اوضاع قطاعات واسعة من السكان، تتمثل بالفوضى والدمار وفقدان المعايير التي نجم

عنها في اغلب الاحيان تقويضا لحكم القانون، كما ان تجربة السنوات الماضية بقدر ما عمقت وعقدت مشكلات كانت قائمة ، فأنها في الوقت نفسة خلقت مشكلات جديدة اكثر خطورة وتعقيدا ،منها العنف الطائفي والانقسام المجتمعي، الذي عمق الفجوة بين أطيافه من خلال ترسيخ مفاهيم الاصطفاف الطائفي بدرجة كبيرة والقومي بدرجة اقل، وظهرت لغة الاغلبية والاقلية، وهنالك من خضع لضغوط اقليمية ودولية وتبنى اجندات ربما لا تخدم الواقع العراقي والاهم من هذا شاع مفهوم نسقط الماضي على الحاضر ثم ننطلق للمستقبل وهذا ذهب بنا الى اشكاليات تمثلت ببروز اقول وافكار قائمة على التعبئة الطائفية والقبلية ،مهدت الطريق لمسارات وحولت الدولة كلها الى دولة عاجزة عن تبني اطاراً وطنياً جامعاً.(مصطفى،٢٠١١: ٦٨)

اذن ما تقدم يوحي بان تداعيات الاحتلال وصفحة داعش وفي خضم الاختلالات والاضطراب العام انعكس بشكل واضح على بناء الدولة وادارتها.

وبما أن مشكلة البحث هي عبارة عن تساؤلات يروم الباحث من خلالها الى اجابات وافية، طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات، وهي على النحو الآتي:

- هل أن صياغة وكتابة الدستور ساهمت في بناء الدولة وادارتها؟
- كيف تعاملت النخب والاحزاب (سياسية ودينية) المساهمة في صياغة الدستور مع مضامين واعداد الدستور؟
- ما فاعلية دور النخب والاحزاب (سياسية ودينية) في التعامل مع الاليات المجتمعية (الاندماج المجتمعي، الهوية الوطنية، المصالحة المجتمعية) والتي تشكل اطاراً متكاملاً وفاعلاً في رفد مرتكزات بناء الدولة؟
- هل أن الاليات المجتمعية واجهت تحديات وصعوبات، نتج عنها خلل وعجز في المحافظة على تماسك المجتمع؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من جانبين مهمين:

- **الأول نظري:** من خلال ما تقدمه هذه الدراسة من مجالات معرفية جديدة من حيث انها تمثل اضافة الى الادبيات السوسيولوجية عامة، والبحث الاجتماعي خاصة، مما يسهم في الاثراء والتراكم المعرفي في هذه المجال، فضلاً عن ما توفره الدراسة من احصاءات واراء وتوجهات نظرية.

- **الثاني تطبيقي ميداني:** من خلال ما تقدمه من رؤية واضحة ومتكاملة عن الاتجاهات التي يحملها الاساتذة الجامعيين نحو بناء الدولة وادارتها، كونهم الفئة المهمة في السلم الاجتماعي، وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من أنها تبين للمجتمع ولأصحاب القرار والمعنين من الاحزاب والكتل التي تسيدت المشهد السياسي في ادارة الدولة، عن الصورة الحقيقية للاختلالات والاشكالات التي ترافق عمل الدولة من أجل تصحيح المسارات ومواجهة التحديات، وهذا يتطلب محاولة التعرف والتوصل الى العديد من الحقائق من خلال النزول الى الواقع الاجتماعي والسياسي.

ثالثاً: اهداف البحث:

الدولة تمثل بناءاً متكاملاً يحكمه طبيعة الواقع ومعطياته، هذا البناء ينبغي ان يكون على وفق الاسس الجامعة والشاملة، وان بناء الدولة لا يعني بناء مؤسسات وقوانين فحسب، وانما يتطلب تفعيل الاليات المجتمعية مثل الاندماج المجتمعي والهوية الوطنية والمصالحة المجتمعية، وهذا ما يهدف الية هذا البحث، مع بيان التحديات والمعالجات التي تواجه هذه الاليات ودور النخب والاوساط المجتمعية بكيفية التعامل معها، ويمكن تحديد أهداف الدراسة بما يلي:

- التعرف على طبيعة اتجاهات النخب والأوساط الجامعية نحو الاليات المجتمعية والمعنوية في بناء الدولة وادارتها.
- القاء الضوء على صياغة وكتابة الدستور، ودوره في بناء الدولة وادارتها، كونه ضامن للحقوق والحريات والمساواة أمام القانون.
- التعرف على دور النخب والاحزاب (سياسية ودينية) والأوساط المجتمعية في كيفية التعامل مع الاليات المجتمعية.
- التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي واجهت تفعيل الاليات المجتمعية.

رابعاً: مصطلحات البحث:

يمكن التعبير عنها بمفاتيح الدراسة وهذا جانب مهم لأنها تعتبر بمثابة الحجر الأساسي للموضوعات التي تعرض في المباحث اللاحقة ضمن حيثيات البحث، وسوف نعرض بعضاً من هذه المصطلحات العلمية الخاصة بالدراسة الحالية، فهي كالآتي:

١. "الاتجاهات Attltudes": تناول العديد من الباحثين الاتجاهات بتعريفات مختلفة، يمكن ايراد بعضها مما له علاقة بالدراسة الحالية:

- عرف "ألبورت Aliport" الاتجاه بأنه: " أحدى حالات التهيؤ والتأهب العقلي والعصبي التي تنظمها الخبرة، ولها فعل التوجيه على استجابات الافراد للأشياء والمواقف المختلفة.(Alibort,1954:45).
- وتمت صياغة تعريف اجرائي للاتجاهات يتناغم مع الدراسة الحالية ويمكن التعبير عنه ليشمل مجموعة الاستجابات وردود الافعال التي تكتسبها النخب الجامعية خلال عملية التعلم الاجتماعي الناتجة عن التفاعل المباشر أو غير المباشر مع الاخرين، أو عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي صوب بناء الدولة وادارتها، والتي تشكل في مجملها تمثلات واتجاهات يتم استحضارها عندما يتم الحديث عن الدولة وادارتها وطبيعة الاليات المجتمعية، وقد تكون تلك الاتجاهات ايجابية او سلبية.

٢. "النخب Elite": تشتق كلمة النخبة في اللغة العربية من الفعل انتخب أي اختار، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء، فنخبة القوم تعني خيارهم(ابن منظور،١٩٥٦: ص٢٤٦٨)، ونجد أن النخبة بمعناها الواسع يشير الى جماعة من الاشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع.(محمد ،١٩٨٩: ٦٤)

أما مفهوم دراستنا للنخب الجامعية، يشمل كل أولئك الذين يقفون على قمة الهرم في مؤسسات الجامعة، في شعب ووحدات الجامعة، والكليات والاقسام العلمية ممن هم يحملون الالقاب العلمية.

٣. الامن الاجتماعي: برز مفهوم الامن الاجتماعي ليؤكد على الهوية، وقدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات(محمد،٢٠٠٥: ٣٢)، وفي اطار هذه المعطيات نجد ان الامن الاجتماعي هو نتاج لاتحاد الافراد في المجتمع وتمسكهم بالقيم

والمعايير الثقافية، وشيوع حالة من نكران الذات ونبذ كل ما من شأنه المساس بوحدة المجتمع وتماسكه.

ويعرف الامن الاجتماعي بأنه حماية الافراد والجماعات والمنظمات من التهديدات والاستفزاز التي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع وتناقض الاحكام، والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم.(الكبيسي،١٩٩٥: ٥) .

٤. الاندماج المجتمعي: يرى علماء النفس والتربية ان للاندماج مفاهيم عديدة فهو يعني النظر الى الانسان وحدة نفسية جسمية لاتتجزأ(ادريس،١٩٨٦: ٥٦٠)، أما من الناحية السوسيولوجية، فيعبر عن الاندماج بالتكامل بين أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤدونها لبعضهم البعض، مثلهم في ذلك مثل تكامل أعضاء الجسد السليم في أداءه ووظائفه، ويمكن القول أن الاندماج المجتمعي هو تماثل واتساق في الفكر والعمل بين المواطنين.(ادريس،١٩٨٦: ٥٦١)

ويمكن تعريف الاندماج المجتمعي اجرائياً بأنه: حلقة الوصل بين تعددية المجتمع الواحد، وتلتقي تعدديته بالعديد من الروابط مثل اللغة، والدين، والعيش المشترك، والتقاليد.

٥. المصالحة المجتمعية: وتعني في ضوء الدراسة الحالية بأنها: التهيئة المطلوبة لكل القوى والتيارات بالانتقال الى عالم مختلف عن الماضي، والتعامل بين الأنا والاخر بوسائل سلمية وتعايش وتفاعل، بدلاً من التقاطع والاحتراب، ويشتمل مفهوم المصالحة على العديد من المضامين مثل السلام والتسامح والعدل والوحدة الوطنية، لاعادة بناء الدولة والمجتمع على وفق أسس قانونية وشرعية وديمقراطية.

٦. الدولة: يتوجب البدء بتقديم تعريف اصلاحي للدولة، على الرغم من أن أغلب المحاولات التي جرت في هذا الاتجاه لم تكن مرضية ابداً، ذلك ان الدولة موجودة في قلوب وأرواح مواطنيها، فإذا لم يؤمنوا بوجودها، فما من ممارسة منطقية يمكن أن تعطيها الحياة.(شترايز،١٩٨٢: ٩)

ويقصد بالدولة بمعناها السياسي (وما يتضمنه هذا المعنى من طروحات حول منشأها وماهيتها، وغايتها، ومشروعية السلطة السياسية، وأخيراً حدود الحرية الفردية وسلطة الدولة) مثلما أنه يقصد الدولة بمعناها الاصطلاحي والمراد به الحكومة تحديداً.

- أما " ماكس فيبر M.Weber" فقد عرف الدولة بأنها المشروع السياسي ذات السمات الدستورية، أو هي الجهاز الانساني الذي يستطيع احتكار الاستخدام الشرعي للقوة داخل منطقة جغرافية معينة. (M.Weeber,1971,57)
- اما "سعد الدين ابراهيم" فقد عرف الدولة بأنها كيان سياسي – قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة(إبراهيم،١٩٩٦: ٤١)، وقد تبنى الباحث هذا التعريف اجرائياً.

المبحث الثاني: أطار نظري ودراسات سابقة

❖ **أطار نظري:**

أولاً: الأليات المجتمعية والمعنوية لبناء الدولة وادارتها:

الدولة كيان سياسي وقانوني واجتماعي منظم، يضم مجموعة من الناس يعيشون بصفة دائمة في اقليم محدد، ويخضعون لتنظيم معين، تفرضه سلطة عليا تتولى واجبات حمايتهم ورعايتهم، وتحقيق العدالة والمنفعة والرفاهية لهم مع تمتعها بحق استخدام القوة عند الضرورة(التورجي،١٩٩١: ١٣٤).

وتمخض عن احتلال العراق نتائج سياسية واقتصادية وفكرية، تمثلت في الانهيار التام لكل مفاصل الدولة ومؤسساتها السياسية والامنية، مما جعل عملية البناء والتنظيم أكثر صعوبة وتنطوي على قدر أكبر من المشكلات والمخاطر، فضلاً عن ما أفرزته صفحة داعش من تدمير وخراب وانقسام، وتبني مفاهيم لا تساعد على بناء الدولة والتعايش السلمي.

منذ الأيام الاولى تظاهر الاحتلال بوضع استراتيجيات لإدارة الدولة، وتشكيل حكومة تحمل اطاراً شرعياً في نظر العراقيين، وبناء قوة أمنية تعمل لمصلحة البلد، وارادة التقريب مابين القوى والاحزاب السياسية المتعددة بالعراق، وايجاد عقد اجتماعي وسياسي يضمن للجميع المساواة أمام القانون من خلال بناء (دولة المواطنة)، وتعزيز ثقافة البناء المؤسسي لإدارة الدولة واعتماد الحوار الوطني الشامل(خريسان،٢٠١٤: ١٥٤).

وفيما بعد تكشفت الحقائق والنوايا، ولم يحصد العراق الا تقسيماً مجتمعياً، انطلاقاً من دولة المكونات والمحاصصة الطائفية، وشرعت لهيمنة الاغلبية والقوى النافذة ورسخت عملية التحول الديمقراطي وفق ما يسمى (بالمساومة والصفقات والتوافق).

وبناء على ما تقدم توجب البحث في الاليات المجتمعية والمعنوية لبناء الدولة وادارتها، والتي تشتمل على مفهوم الاندماج المجتمعي وبناء الهوية الوطنية والمصالحة المجتمعية، كون هذه المفاهيم تمثل الاطار الحركي والديناميكي في المجتمع العراقي الذي يتضمن تنوع ثقافي (ديني ومذهبي وطائفي وقومي) قل نظيره، لا بل ربما يعول على هذه الاليات المجتمعية أكثر من الاطر القانونية والتشريعية في بناء الدولة، وعلى سبيل المثال الدستور يمثل النظام القانوني للدولة، والذي يضمن الحقوق والحريات والمساواة أمام القانون، فضلاً عن دعم الوحدة الوطنية باطار يعكس التنوع الديني والقومي واللغوي، وتنمية الشعور بهوية وطنية مع اشاعة ثقافة التسامح والسلام(زيتون،٢٠١٠: ١٦٩)، وهنا لابد من الاشارة الى ان الية صياغة الدستور مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم والاليات المجتمعية، وهذا ما يصح ويصدق على ظروف واوضاع المجتمع العراقي، لكن ظروف وتوقيتات صياغة الدستور فضلاً عن هيمنة الاغراض والمصالح الضيقة، انبثق الدستور ليحمل كثير من مواطن الضعف ورافقته الكثير من الاشكالات، وبذلك سنعرض طبيعة الاليات المجتمعية بشكل مبسط، وسنغوص بتفاصيلها بشكل أوسع ضمن الاطار الميداني للدراسة، ومن هذه الاليات المجتمعية، هي كالآتي:

١. الاندماج المجتمعي:

يعد الاندماج المجتمعي احد الاليات المجتمعية في بناء الدولة وادارتها، خاصة اذا ما ادركنا ان الحديث عن الاقليات والطوائف والمذاهب وتعدد القوميات في الدولة الواحدة ليست ظاهرة جديدة، فلا يكاد يخلو مجتمع منها، بل كيفية التعاطي معها هو الذي جعل منها مشكلة تهدد السلم الاجتماعي، وتدفع نحو مزيد من الازمات، والاندماج يشكل حلقة الوصل بين (تعددية المجتمع الواحد)، وبذلك يشكل حاجة ملحة وضرورية كونه طريق لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتنمية الاحساس بالمشاركة في اتخاذ القرار بين مختلف المكونات وتنمية الثقة بين المجتمع ونخبه المتعددة، مما يعزز الاحساس بهوية وطنية جامعة تتفوق على كل الهويات الفرعية.

٢. الهوية الوطنية:

تمثل الهوية وعي الانسان واحساسه بذاته، وانتمائه الى جماعة بشرية، قومية او دينية او طائفية في اطار الانتماء الانساني العام(شعبان،٢٠١١: ٢٣).

والدولة ظاهره اجتماعية لا يمكن ان تتشكل الا على أساس الهوية الوطنية، وبقاء الدولة مرتبط بفاعلية هذه الهوية وقدرتها على البقاء والتجدد والتطور، لكن ماحصل ان النخب والاحزاب السياسية والدينية تأسست على أساس خلفيتها المذهبية والطائفية، واعتنت كثيراً بالهويات الفرعية مما شكل ذلك ظهور كل الازمات التي يمر بها المجتمع والدولة من عنف وتهجير قسري ورفض الاخر وانقسام مجتمعي، مما أنعكس بشكل سلبي على الوعي المجتمعي وذهب باتجاه ترجيح الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

٣. المصالحة المجتمعية:

تعني التهيئة المطلوبة لكل القوى والتيارات، بالانتقال الى عالم مختلف عن الماضي، والتعامل بين الانا والاخر بوسائل سلمية والتعايش والتفاعل بدلا من التقاطع والاقتتال (عبدالجبار،٢٠١٢: ١٥)، ويشمل مفهوم المصالحة العديد من المفاهيم ،مثل السلام والتسامح والعدل والوحدة الوطنية لإعادة بناء الدولة والمجتمع على وفق اسس قانونية وشرعية وديمقراطية، وهذا سبيل لاستئناف حياة امنة ونظام اجتماعي يسمح للأفراد العمل سوية دون صراع، واقامة علاقات بين جماعات ذات خلفيات ثقافية مختلفة الهوية، وهذا يحقق الانتصار والتفاعل تمهيداً لتحقيق مصالحة حقيقية.

ثانياً: التحديات التي تواجه تفعيل الأليات المجتمعية والمعنوية لبناء الدولة وادارتها:

هناك جملة من الوقائع والحقائق التي تشكل تحدياً كبيراً لتفعيل عناصر الاليات المجتمعية كالدستور والاندماج المجتمعي وبناء الهوية الوطنية والمصالحة المجتمعية، ويمكن اجمال هذه التحديات بما يأتي:

١. أفرزت عملية صياغة الدستور دوراً فاعلاً للنخب السياسية والدينية والتي استندت على اسس مذهبية ودينية وقومية، وهذا يوحي بأنها تأثرت بخلفيتها الثقافية.
٢. لم تحظى مخرجات الدستور بالأجماع بين مكونات الشعب، بسبب اختلاف الرؤى والتوجهات بين الاطراف المساهمة في كتابة الدستور.

٣. صياغة الدستور تركت أشد القضايا الحساسة الى ما بعد اقامة مؤسسات الدولة الدائمة، وهذا جعل الباب مفتوحاً امام معضلات كثيرة، أثر بدرجة كبيرة على مجمل عملية بناء المؤسسات الدستورية للدولة، وتفعيل العملية الديمقراطية وغيرها التي لا يمكن ان تستقيم بدونها الدولة ككيان سياسي وقانوني.

٤. من التحديات التي واجهت الاندماج المجتمعي هو عدم قدرة الاوساط المجتمعية بكل عناوينها (نخب وتيارات واحزاب)، من صهر الجماعات والاقليات والطوائف في كيانات وطنية عليا، وترسيخ الشعور بالانتماء المشترك الى وطن واحد مع الاحتفاظ بكل الخصوصيات الثقافية والدينية لجميع الاطراف.

٥. تكريس أزمات التعايش مثل الانقسام والاقصاء والتهميش وفقدان الثقة بين جميع الاطراف غيبت مؤشرات الاندماج المجتمعي بين مكونات المجتمع من جهة، والدولة والمكونات من جهة اخرى.

٦. التنوع في الهوية جزء من الثراء الثقافي واللغوي لكن هذا التنوع استغل من قبل البعض ليكن اداة ومحرك للانقسام من خلال أقوال وأفكار قائمة على التعبوية الطائفية والعرقية والقبلية مهدت الطريق لمسارات حولت الدولة الى دولة عاجزة عن تبني اطار وطني جامع. (النجار،١٩٩٤: ٦٣).

٧. بناء الهوية قام على أسس لا تنسجم مع استحقاق الدولة الوطنية، بل ذهب باتجاه ترسيخ الهويات المتجذرة للانتماءات والولاءات الضيقة، الامر الذي لم يجعل من المواطنة والوطن والوطنية هو أساس الانتماء.

٨. أن اتجاهات المصالحة المجتمعية لم تنطلق من المصلحة الوطنية العليا، بل كانت تمثل مصالح حزبية ومرجعية ضيقة، لهذا كان مسار المصالحة قائم على مبدأ التوافق الذي يضمن للأطراف المتنازعة وضع الشروط وطلب الضمانات التي تكفل تحقيق الاهداف الضيقة، ولم تكن مدخلاً لدائرة من النتائج الايجابية لتعزيز أواصر المجتمع.

٩. من تحديات المصالحة المجتمعية هو غياب قيم الديمقراطية والتي غالباً ما تعتمد على ايجاد مؤسسات ومجالات تساعد في التعبير والممارسة، وهذا قلل من فرص تحقيق الحوار الناجح الذي يعزز الوحدة الوطنية.

١٠. اضطراب المنظومة القيمية وفقدان المعايير المجتمعية التي نجم عنها في أغلب الاحيان تقويضاً لحكم القانون، وهذا ما جعل العنف يأخذ مديات واسعة فضلاً عن بعض الاخفاقات التي

رافقت عمل السلطة القضائية تحت تأثير أفراد وجهات متنفذة، قلل من فرص تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية (محمد وعلي،٢٠١١: ٢٥٥).

❖ **دراسات سابقة:**

١. **دراسة غسان سلامة ١٩٨٧: (المجتمع والدولة في المشرق العربي).**

في محاولة جادة لدراسة الدولة والمجتمع في الاقطار العربية، قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في ثمانينيات القرن الماضي، وشملت الدراسة دول المشرق العربي أو ما يدعى بالهلال الخصيب والمقصود بها العراق وسوريا ولبنان ، وفي هذه الدراسة حاول الباحث تحليل البنى المجتمعية لمجتمعات تلك الدول من حيث الهوية والولاء تاريخاً وجغرافياً، ليكشف عن تعدد في الانتماءات والولاءات، والتنوع المجتمعي لهذه المجتمعات، أضافة الى أنها تضم اعراقاً وأثنيات متنوعة وديانات عدة وطوائف مختلفة، وكشف الباحث التحدي الديني الذي تواجهه هذه الدول بحكم أهمية التنوع الديني والانقسام الطائفي فيها، وركز الباحث أيضاً على مفهوم الحريات العامة، وتوصل الباحث الى حقيقة مفادها أن طبيعة هذه الدول تتميز بنظم دكتاتورية تمارس القهر والاستبداد وقمع حرية التعبير والرأي، وخلص الباحث الى ان دور التنوع الاثني والديني والطائفي في دول المشرق العربي لايقف عائقاً في سبيل وحدتها الوطنية والقومية، وما يؤشر على هذه الدراسة أنها أغفلت ابراز مواضيع الديمقراطية والتمثيل الديمقراطي في هذه الدول، كما تجاهلت دور المؤسسة العسكرية التي هيمنت على قمة مؤسسات المجتمع والدولة. (سلامة: ١٩٨٧)

٢. **دراسة نور اختياري موحان ٢٠١٤: (الصورة الذهنية للأحزاب السياسية العراقية لدى طلبة جامعة بغداد بعد ٢٠٠٣).**

تهدف الدراسة الى محاولة التعرف على الصورة الذهنية للاحزاب السياسية لدى طلبة الجامعات وطبيعة هذه الصورة ايجابية أم سلبية، واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الذي يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها ومن ثم تفسيرها للوصول الى نتائج وتعميمات، واشتملت الدراسة على اداة واحدة وهي استمارة الاستبانة ، وتوصلت الدراسة الى ان اغلب المبحوثين ينظرون الى الاحزاب السياسية على انها تستخدم دور العبادة كمنابر دعائية لتحقيق المكاسب الحزبية والانتخابية، كما أظهرت الدراسة ان الاحزاب القائمة احزاب طوائف وفئات ومناطق أكثر من أنها

احزاب وطنية، كما تبين من خلال الصورة الذهنية للطالب الجامعي ذات طبيعة سلبية عن الاحزاب السياسية.(موحان:٢٠١٤)

٣. **دراسة فلاح مبارك بردان ٢٠١٦: (الاستراتيجية العربية لمواجهة ظاهرة العنف الطائفي بعد ثورات الربيع العربي).**

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها الطائفية هي أخطر ما يهدد الامن القومي العربي حالياً والتي ولدت عنفاً متنامياً بعد ثورات الربيع العربي، واصبحت تهدد الكيان العربي، وشخصت الدراسة جملة من الاسباب التي تقف وراء ظاهرة العنف الطائفي، ويمكن حصرها بما يلي:

- التدخل الخارجي في مسار الدول وشؤونها الداخلية.
- الخطاب السياسي المؤدلج طائفياً.
- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المكونات ولدت شعوراً بالظلم والكراهية والحقد داخل المجتمع.
- غياب السلطة المكلفة بفرض القانون وضعفها أدى الى ظهور اختلالات احلال الامن.
- عملية الربط مابين الدين والسياسية من قبل النخب والاحزاب (سياسية ودينية) وهذا برز مفهوم المحاصصة والمصالح والمنافع الشخصية والفئوية على حساب مصلحة الوطن العليا.

لذلك تفترض هذه الدراسة ان مواجهة ظاهرة العنف الطائفي يستدعي اعتماد استراتيجية شاملة تقوم على أسس علمية في التفكير والاداء الاستراتيجي تكون منهاج عمل موحد وغير قابل للتجزئة، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على تحديد الاهداف المشتركة وتبيان مصادر التهديد للأمن القومي العربي وضرورة توحيد الخطاب السياسي العربي من خلال احياء روح القومية في الخطب السياسية والعمل العربي المشترك، وأنهاء القطيعة بين الانظمة السياسية والشعوب وتفعيل وسائل التعبير الشعبي وعدم التهميش وتحصين المجتمعات من شوائب الطائفية، وهذا يتحقق بتطبيق الديمقراطية وبث روح التسامح بين مكونات المجتمع.(بردان:٢٠١٦)

٤. **دراسة مروان احمد سلمان ٢٠١٧: (اتجاهات الشباب نحو حركات واحزاب الاسلام السياسي في العراق).**

تهدف الدراسة الى التعرف على اتجاهات الشباب نحو حركات واحزاب الاسلام السياسي للكشف عن الجوانب الايجابية والسلبية لتلك الاحزاب والحركات، وكذلك هدفت الدراسة الى القاء الضوء على تاريخ الاسلام السياسي ومعرفة العوامل الاجتماعية والسياسية التي ساعدت على ظهوره، وتحقيقاً لأهداف الدراسة استعان الباحث بمنهج المسح الاجتماعي، واستخدم اداتين لجمع البيانات الاولى الاستبانة والثانية الملاحظة البسيطة، وتكونت عينة الدراسة من (٤٠٠) طالب وطالبة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية العنقودية، وتوصلت الدراسة الى ان خطاب حركات واحزاب الاسلام السياسي سلطوي ومتناقض وطائفي، كما أن هذه الاحزاب والحركات حسب رأي الشباب العراقي كانت تتحمل مسؤولية أثارة الانقسام المجتمعي وتكريس أزمة التعايش السلمي وإشاعة ثقافة الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية، كما أظهرت الدراسة ان الاحزاب والحركات الاسلامية لا تبدي اهتماماً كبيراً بالشباب من أجل تنميتهم وتوعيتهم بل أهملتهم واستغلت أصواتهم لصالح مكاسبهم الحزبية والانتخابية.(سلمان:٢٠١٧)

المبحث الثالث: الاطار المنهجي للبحث

يهدف الاطار المنهجي الى توضيح الخطوات التي اتبعها الباحث في أثناء قيامه بالدراسة الميدانية والمتضمنة عرض وتصميم اجراءات الدراسة وأدواتها ومتطلباتها والتي راعى فيها الباحث بأن تكون مستوفية للشروط العلمية والمنهجية بهدف الوصول الى نتائج علمية دقيقة عن اتجاهات النخب الجامعية نحو اليات بناء الدولة وادارتها.

أولاً: منهج البحث وأدواته:

أ / نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية الوصفية والتي تنطوي على وصف الحقائق الاجتماعية مثلما هي وادراك وتعليل الحقائق المدروسة، بالاعتماد على الاحصاءات والبيانات الميدانية والالمام بكل عوامل وتفاصيل موضوع الدراسة، وهي تعد في نظر الباحث من أنسب الدراسات في دراسة موضوع بحثنا.

ب / منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والذي عرف بأنه أحد المناهج الأساسية المستخدمة في البحوث الوصفية، حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع معين، في حدود الوقت والإمكانات المتوفرة للباحث(عبدالعزيز،٢٠١٨: ١٢٦).

ج / أدوات جمع البيانات: ان ما يميز علم الاجتماع عن غيره من العلوم هو امكانيته في استخدام أكثر من اداة لجمع البيانات حسب ظروف ومتطلبات البحث، وللباحث حرية اعتماد وتطوير ادوات جديدة في جمع البيانات والمعلومات كما يرى لويس وورث.(عبدالعزيز،٢٠١٣: ٥٤٨) ، وقد استعان الباحث بالأدوات التالية:

١. الملاحظة: تعرف الملاحظة العلمية بأنها عملية تنطوي على منهج غائي مخطط لأغراض علمية بغية الكشف عن طبيعة الظاهرة الاجتماعية ومجموعة العلاقات المستترة المتداخلة مع عناصر الظاهرة وتؤثر وتتأثر بها، لقد بدأ الباحث بتسليط الملاحظة العلمية المستفيضة حول موضوع الدراسة، أذ لاحظ الباحث اختلالات بناء الدولة وادارتها وطبيعة الازمات التي اصابت النظام السياسي والاخفاقات التي ظهرت من خلال الفشل في بلورة وصياغة دستور يحظى بقبول جميع المكونات فضلاً عن الاختلالات المجتمعية وبالتالي انعكس على بناء الدولة وادارتها واستقرار الاوضاع.
٢. استمارة الاستبانة: بعد الاطلاع على عدد من الدراسات الاجتماعية السابقة لموضوع البحث والمعلومات التي تم الحصول عليها من المقابلات الميدانية، تم تصميم استمارة استبيانية أولية، وتم عرضها على عدد من الخبراء لقياس (الصدق الظاهري) لاستطلاع اراءهم حول مدى صلاحية الاستمارة الاستبيانية بمحاورها المختلفة ومعرفة رأيهم حول فقرات الاستمارة، وقد كشف اراء الخبراء اجماعهم على صلاحية فقرات الاستبيان مع تعديل أو أضافة أسئلة اخرى، وأصبحت الاستمارة تتمتع بصدق ظاهري، وتكونت الاستمارة الاستبيانية من مجموعة محاور، ثم جاءت مرحلة ثبات الاستمارة لكي يتأكد الباحث من امكانية الاعتماد عليها لقياس الظاهرة المدروسة، وتم اختيار(١٥) مبحوثاً من مستويات ونخب اجتماعية لهذا الغرض، واحتوت الاستمارة على خمس بدائل لمعرفة اتجاهات النخب الجامعية .

ثانياً: نوع العينة وحجمها:

هو ذلك الجزء من مجتمع الدراسة، الذي يتم اختياره وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً(صالح،٢٠٠٥: ١١)، وبعد ان حدد الباحث مجتمع دراسته الكلي قام باختيار عينة منه بطريقة العينة غير الاحتمالية(العمدية)، وتكونت العينة الفعلية للدراسة (٥٠) مبحوثاً من النخب والملاكات التدريسية متوزعين على اقسام انسانية وعلمية من كليات مختلفة، اما سبب اختيار العينة

من نخب جامعية كون هؤلاء هم فئة يمكن ان تفهم وتعي اشكاليات وتحديات بناء الدولة وادارتهاويكونون اكثر فهماً وتجاوباً مع موضوع الدراسة والاسئلة الاستبيانية بالمقارنة مع عينات اخرى، فضلاً عن ان افراد هذه العينة مستعدون بإجراء مقابلات عميقة ومطولة معهم لانهم يفهمون اكثر من غيرهم اهمية موضوع الدراسة.

ثالثاً: مجالات البحث:

أ / المجال البشري: ونقصد به هو النخب الجامعية (ملاكات تدريسية) تم اختيارهم ليستقي منهم الباحث معلوماته الميدانية، من تخصصات انسانية وعلمية من المستمرين بالدوام فعلياً في اثناء مدة الدراسة الميدانية.

ب / المجال المكاني: تم اختيار كليات جامعة الانبار الانسانية والعلمية لتكون المجال المكاني للدراسة الميدانية.

ج / المجال الزماني: تم جمع المعلومات الميدانية عن موضوع الدراسة للفترة من ٢٠١٩/١٢/١ ولغاية ٢٠٢٠/١/١٥.

المبحث الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: البيانات الأولية للمبحوثين:

تعد البيانات الأولية في الدراسات الاجتماعية من المتغيرات الاساسية التي يستفيد منها الباحثون في توظيفها لخدمة وتحقيق أهداف الدراسة ومتطلباتها، ومن هذه المتغيرات هي: جنس المبحوثين واعمارهم والدرجة العلمية والتخصص العلمي.

١. جنس المبحوثين:

جدول رقم (١) جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	٤٠	%٨٠
أنثى	١٠	%٢٠

المجموع	٥٠	%١٠٠

يتضح من بيانات جدول (١) ان نسبة الذكور بلغت (٨٠%)، وان نسبة الاناث بلغت (٢٠%)، وهذا يدل على ان نسبة المشاركين اكثر من نسبة المشاركات في استبانة الدراسة ويعود السبب الى ان غالبية تدريسي الكليات المبحوثة من الذكور، فضلاً عن اهتمامات الذكور بالشأن السياسي والمجتمعي خاصة في ظل ظروف وازمات المجتمع والدولة.

٢. العمر:

جدول رقم (٢) عمر المبحوثين

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
٣٥-٣٩	١٢	%٢٤
٤٠-٤٤	١٤	%٢٨
٤٥-٤٩	١٦	%٣٢
٥٠ فأكثر	٨	%١٦
المجموع	٥٠	%١٠٠

اتضح لنا أن الفئة العمرية من (٤٥-٤٩) سنة جاءت بالمرتبة الأولى وبلغت نسبتها (٣٢%) تليها الفئة العمرية (٤٠-٤٤) سنة بنسبة (٢٨%) والفئة العمرية (٣٥-٣٩) سنة بنسبة (٢٤%) والفئة العمرية (٥٠ فأكثر) سنة بنسبة (١٦%). ويتضح من خلال ماتقدم ان مايقارب أكثر من نصف المبحوثين هم من الفئات الشابة والناضجة، وقد حاول الباحث معرفة وجود علاقة بين متغير العمر واجابات المبحوثين، وتبين بوجود تشابه وتقارب كبير بين اجابات المبحوثين وهذا يعني عدم وجود علاقة قوية بين المتغيرات.

٣. الدرجة العلمية:

جدول رقم (٣) الدرجة العلمية للمبحوثين

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية%
مدرس مساعد	٧	%١٤
مدرس	١٥	%٣٠

أستاذ مساعد	٢٠	%٤٠
أستاذ	٨	%١٦
المجموع	٥٠	%١٠٠

يتضح لنا من خلال بيانات جدول (٣) أن (٤٠%) من المبحوثين هم حملة لقب أستاذ مساعد وتشكل أعلى نسبة، ويليها حملة لقب مدرس وبنسبة (٣٠%)، وأشار (١٦%) من المبحوثين ان لقبهم العلمي أستاذ، وجاءت أقل نسبة لمن هم بلقب مدرس مساعد ونسبتهم (١٤%)، وهذا يعني ان الدراسة ركزت على حملة الالقاب العلمية، وهذا يفيد في التعرف على اتجاهات النخب الجامعية نحو بناء الدولة وادارتها بطريقة موضوعية وهم أكثر متابعة لمجريات الاحداث في البلد.

٤. التخصص العلمي:

جدول رقم (٤) التخصص العلمي للمبحوثين

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
انساني	٣٣	%٦٦
علمي	١٧	%٣٤
المجموع	٥٠	%١٠٠

تشير النتائج ان نسبة من هم في التخصصات الانسانية بلغت (٦٦%)، وتليها من هم في التخصصات العلمية وجاءت نسبتهم (٣٤%)، يستنتج الباحث بأن عدد المبحوثين ذو التخصص الانساني أعلى من عدد المبحوثين ذو التخصص العلمي، وهذا راجع الى أن الكليات التي شملتها الدراسة كانت انسانية أكثر من العلمية هذا من جانب، ومن جانب اخر ان الكليات الانسانية كانت أكثر استجابة وتفاعل مع موضوعات تتعلق بالدولة والاختلالات المجتمعية.

ثانياً: البيانات الخاصة بالدراسة:

المحور الأول: ادارة الدولة وصياغة الدستور

جدول رقم (٥) يوضح اتجاهات النخب الجامعية نحو ادارة الدولة وصياغة الدستور

ت	الفقرات	المستوى	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
		الرمز	٥	٤	٣	٢	١		
١	كتابة الدستور تمت وفق ظروف انعدام الثقة المتبادلة بين مختلف القوى المساهمة في كتابته	العدد	١٣	٢٧	٣	٢	٥	٣,٨٢	%٧٦,٤
		النسبة %	٢٦	٥٤	٦	٤	١٠		
٢	الدستور يلبي طموحات النخب والأحزاب (نخب دينية سياسية)	العدد	١٥	١٧	٨	٥	٥	٣,٦٤	٧٢,٨
		النسبة %	٣٠	٣٤	١٦	١٠	١٠		
٣	مفهوم الفدرالية والاقاليم التي تبناها الدستور كرست الى الانقسام وتقاطعات سياسية	العدد	١٣	١٩	٧	٦	٥	٣,٥٨	٧١,٦
		النسبة %	٢٦	٣٨	١٤	١٢	١٠		
٤	الدستور يتضمن فقرات غامضة وثغرات أدت الى الاختلاف في تفسيرها	العدد	١٣	١٨	٨	٦	٥	٣,٥٦	٧١,٢
		النسبة %	٢٦	٣٦	١٦	١٢	١٠		
٥	كتابة الدستور أثارت قلق الأقليات حول حرياتها الدينية والاجتماعية والسياسية	العدد	١٢	٢٠	٧	٥	٦	٣,٥٤	٧٠,٨
		النسبة %	٢٤	٤٠	١٤	١٠	١٢		
٦	كتابة الدستور تضمنت محاور مذهبية وطائفية تكرس للأنقسام	العدد	١٤	١٥	٩	٧	٥	٣,٥٢	٧٠,٤
		النسبة %	٢٨	٣٠	١٨	١٤	١٠		
٧	كتابة الدستور تلبي طموحات وأهداف الاغلبية على حساب الأقلية	العدد	٨	٩	١١	١٣	٩	٢,٨٨	٥٧,٦
		النسبة %	١٦	١٨	٢٢	٢٦	١٨		
٨	العملية السياسية تقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة	العدد	٥	١٠	٦	٩	١٠	٢,٦٢	٥٢,٤
		النسبة %	١٠	٢٠	١٢	١٨	٢٠		
٩	تتبنى الاحزاب والحركات خطاب وطني معتدل	العدد	٥	٧	١٢	١٥	١١	٢,٦	٥٢
		النسبة %	١٠	١٤	٢٤	٣٠	٢٢		

١٠	تحظى الاحزاب والحركات المشاركة في ادارة الدولة بقاعدة وتمثيل شعبي كبير	العدد	٦	٤	١١	١٧	١٢	٢,٥	٥٠
		النسبة	١٢	٨	٢٢	٣٤	٢٤		
١١	اظهرت الاحزاب والحركات قدرة على بسط الأمن	العدد	٥	٧	١٠	١٢	١٦	٢,٤٦	٤٩,٦
		النسبة %	١٠	١٤	٢٠	٢٤	٣٢		
١٢	الدستور ساهم في تحقيق عدالة اجتماعية ومساواة لجميع مكونات المجتمع	العدد	٥	٨	٤	١٩	١٤	٢,٤٢	٤٨,٤
		النسبة	١٠	١٦	٨	٣٨	٢٨		
١٣	الدستور داعم للوحدة الوطنية من خلال عملية شاملة تعكس التنوع الديني واللغوي	العدد	٤	٧	٥	٢٠	١٤	٢,٣٤	٤٦,٨
		النسبة %	٨	١٤	١٠	٤٠	٢٨		
		النسبة %	١٠	٦	١٠	٣٤	٤٠		
١٤	كتابة الدستور تمت في ظروف وتوقيتات مناسبة	العدد	٣	٥	٥	١٧	٢٠	٢,٠٨	٤١,٦
		النسبة %	٦	١٠	١٠	٣٤	٤٠		

أوضحت نتائج الجدول السابق (٥) عن اجابات المبحوثين حول محور ادارة الدولة وصياغة الدستور، ويمكن تلخيص هذه النتائج كما يلي:

- اظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة الأولى التي حظيت بأعلى وزن مئوي (كتابة الدستور تمت وفق ظروف انعدام الثقة المتبادلة بين مختلف القوى المساهمة في كتابة الدستور) ان نسبة (٥٤%) هي أعلى نسبة من مجموع النسب الكلية أشاروا الى خيار (موافق)، أما أدنى نسبة فكانت على خيار (غير موافق) وبنسبة (٤%)، واقعياً هذا يؤكد ان الاحزاب والكتل والتحالفات السياسية وواجهاتها من نخب (سياسية ودينية) دخلت بقوة في عملية صياغة الدستور واستندت على أسس مذهبية ودينية وطائفية، وتأثرت هذه النخب بخلفيتها الايدلوجية والثقافية، وكانت العملية يشوبها الكثير من انعدام الثقة المتبادلة بين مختلف القوى، وبهذا لم ينجح الدستور في جذب تأييد كل القوى والجماعات، وهذا قاد الى عدم الاتفاق على بعض فقرات الدستور، أذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٨٢) والوزن المئوي (٧٦.٤%).

- اظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة الثانية (الدستور يلبي طموحات النخب والاحزاب) أن نسبة (٣٤%) تشكل أعلى نسبة والذين أشاروا الى خيار (موافق)، أما أدنى نسبة فكانت على خيار (غير موافق) وبنسبة (١٠%)، بلغ الوسط الحسابي (٣.٦٤) والوزن المئوي (٧٢.٨%)، تشير المعطيات وتدلل ان الدستور جاء ليعبر عن مصالح النخب والاحزاب والتي تمثل في اغلبها (طوائف وقوميات ومذاهب) ونستثني من ذلك بعض القوة الوسطية والمعتدلة التي تعي حاجة البلاد الى قوى اجتماعية عابرة للاثنيات والطوائف وان يصاغ الدستور وفق اطر وطنية، نعتقد ان اعداد الدستور تم وفق أسس تعبر عن رغبات متعددة ومختلفة منها من أراد لتحقيق حكم الاغلبية والاخر اراد ترسيخ مفهوم الفدرالية والاقاليم، وهنالك من أبدى اعتراضه على قضايا الاجتثاث والمسائلة والعدالة.
- اظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة الثالثة (مفهوم الفدرالية والاقاليم التي تبناها الدستور كرست الى الانقسام وتقاطعات سياسية) ان نسبة (٣٨%) هي أعلى نسبة أشاروا الى خيار (موافق)، بينما جاءت ادنى نسبة (١٠%) أشاروا الى خيار (غير موافق مطلقاً) وبلغ الوسط الحسابي (٣.٥٨) والوزن المئوي (٧١.٦%)، تدلل النتائج حول الفدرالية على الرغم من ان النظام الفدرالي يمثل توزيعاً للقوى بحيث تصبح سلطة اتخاذ القرار متعددة ولايحتكرها طرفاً محدداً، الا ان الفدرالية كانت مثار خلاف شديد وحاد في لجنة صياغة الدستور بشأن طبيعة النظام الفدرالي نفسه فالبعض تبنى اقامة فدرالية قومية كما هو حاصل في اقليم كردستان، والبعض الاخر تبنى فدرالية ادارية، ولم يدرك المعنيين في صياغة الدستور ان الفدرالية لايمكن ان تنشأ في ظروف طارئة او تحت دعاوي اقامة نظام ديمقراطي، فضلاً عن ان فدرالية العراق قامت على اسس مبالغ فيه وفريد من نوعه لايخدم الظروف التي تمر بها الدولة والمجتمع وكرست الى انقسامات سياسية والبحث عن الانفصال في الوقت الذي تؤكد تجارب الفدراليات انها تنطلق من ضرورات واحتياجات تاريخية واستحقاقات سياسية واقتصادية تتطلبها ادارة وتنظيم الدولة بحيث تجعل الجميع في مكان تحمل المسؤولية.
- اظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة الرابعة (الدستور يتضمن فقرات غامضة وثغرات ادت الى الاختلاف في تفسيرها) نسبة (٣٦%) أشاروا الى خيار (موافق) بينما اشار الى خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (١٠%) بوسط حسابي (٣.٥٦) والوزن المئوي (٧١.٢%)، ومن خلال نظرة لطبيعة النتائج اعلاه ممكن القول ان كتابة الدستور رافقتها الكثير من الظروف الشائكة التي القت بضلالها على هذه الوثيقة، أول هذه الاشكالات هو تنوع التوجهات والمقاصد لدى الاطراف المساهمة في

كتابة الدستور مما جعل الباب مفتوحاً امام معضلات كثيرة وتفسيرات متناقضة وغموضه في قضايا عديدة منها صلاحيات بين المركز والاقليم والتقاطع في هذه الصلاحيات.

- جاءت نسبة (٤٠%) على خيار (موافق) على الفقرة الخامسة (كتابة الدستور أثارت قلق الاقليات حول حرياتها الدينية والاجتماعية والسياسية)، بينما شكلت نسبة (١٠%) أشاروا الى خيار (غير موافق)، بلغ الوسط الحسابي (٣.٥٤) والوزن المئوي (٧٠.٨%)، وهذا يدل ان سائر الاقليات اظهرت قلقها من التهميش والخطر من اعمال العنف الموجه ضدها، وظلت فئات واسعة من المسيحين وأقليات غير عربية واسلامية تعاني الحيف بشأن عدم تمكنها من المشاركة المستحقة في شؤون الدولة، وبالتالي أشعر الاقليات بعدم تمتعهم بحقوق المواطنة ومسألة تحقيق العدل والمساواة هي شعارات لايدعمها الواقع.
- الفقرة السادسة (كتابة الدستور تضمنت محاور مذهبية وطائفية) جاءت نسبة (٣٠%) أشاروا الى خيار (موافق)، في حين أشار (١٠%) الى خيار (غير موافق مطلقاً)، بوسط حسابي (٣.٥٢) ووزن مئوي (٧٠.٤%)، تدلل معطيات الفقرة ان المعنيين على صياغة الدستور لم يرتقوا الى المستوى الوطني الطموح الذي يلبي حاجة وظروف الدولة والمرحلة وهذا ما قاد الى فسح المجال لوضع تصورات وتبريرات غير حقيقية واهية وهذا ما يظهره التباين في التوجهات حول نوايا كتابة الدستور، و افرز ايضاً تداعيات أثر بدرجة وبأخرى على الاندماج المجتمعي.
- اظهرت نتائج الفقرة السابعة (كتابة الدستور تلبي طموحات وأهداف الاغلبية على حساب الاقلية) ان نسبة (٢٦%) أشاروا الى خيار (غير موافق) ونسبة (١٨%) من المبحوثين أشاروا الى خيار (موافق) والوسط الحسابي (٢.٨٨) والوزن المئوي (٥٧.٦%)، الملاحظ هناك تقارب في نتائج اجابات المبحوثين بين القبول والرفض.
- نتائج الاجابة عن الفقرة الثامنة (عملية سياسية تقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة) أن أعلى نسبة اجابة كانت على خيار (غير موافق) بنسبة (٣٨%) والاجابة على خيار (موافق جداً) شكلت نسبة (١٠%) وبلغ الوسط الحسابي (٢.٦٢) والوزن المئوي (٥٢.٤%)، وهذا يدل على ان اغلب النخب الجامعية ترى ان مبدأ التداول السلمي للسلطة غير واضح ضمن اطار النظام السياسي لا بل ان الاحزاب والكتل لاتؤمن بالتداول السلمي ولم تراعي أي حسابات لمصلحة الوطن العليا في بلورة سلطة قوية تحظى بدعم جميع المكونات كما ان مؤشرات الصراع بين الاحزاب والحركات السياسية، وهذا ما تبثه وتنشره وسائل الاعلام من تراشق الاتهامات وسوء الظن بين اعضاء الاحزاب، وارتباط

الاحزاب والحركات باجندات سياسية خارجية وتستمع لضغوط ونصائح تلك الاحزاب، قلل من فرص تخلي الاحزاب عن مكاسبها السياسية واضعف الاتجاه نحو تبني مفهوم التداول السلمي للسلطة.

- اظهرت نتائج الفقرة التاسعة (تتبنى الاحزاب والحركات خطاب وطني معتدل) ان نسبة (٣٠%) شكلت أعلى نسبة لخيار (غير موافق) بينما نسبة (١٤%) شكلت أدنى نسبة لخيار (موافق)، وبلغ الوسط الحسابي (٢.٦) والوزن المئوي (٥٢%)، البيانات اعلاه تدلل على ان شكل الخطاب الذي تتبناه الاحزاب والكتل لايرتقي الى مستوى الخطاب الوطني المعتدل، وهذا يقودنا الى القول ان الخطاب لربما خطاب محرض على العنف والكراهية، أو خطاب يتسم بالكاذب والمتناقض وصولاً الى تحقيق مكاسب فئوية ضيقة وهذا يقودنا الى القول بان خطاب الاحزاب عمق من تكريس ازمة التعايش السلمي.
- الفقرة العاشرة (تحظى الاحزاب والحركات المشاركة في ادارة الدولة بقاعة وتمثيل شعبي كبير) جاءت أعلى نسبة اجابة (٣٤%) على خيار (غير موافق) بينما حظيت الاجابة على خيار (موافق) بنسبة (٨%)، تكشف معطيات الفقرة ان الاحزاب ليس لها أي قاعدة جماهيرية عريضة، ولربما فشلت في المحافظة على قاعدتها الجماهيرية بحكم فشلها في المشاركة بإدارة الدولة، وان كانت هنالك قاعدة لها فهي عبارة عن اجنحة مسلحة ترتبط بأجندات خارجية وتحظى بدعم وتأييدها، وهذا يشكل خرقاً لتوجهات الدستور الذي يرفض الجمع ما بين العمل السياسي والعمل العسكري المسلح.
- الفقرة الحادية عشر (اظهرت الاحزاب والحركات قدرة على بسط الامن) تشير النتائج ان نسبة (٣٢%) هي اعلى نسبة اجابوا عن خيار (غير موافق مطلقاً) بينما شكلت ادنى نسبة (١٠%) على خيار (موافق جداً) وبلغ الوسط الحسابي (٢.٤٦) والوزن المئوي (٤٩.٦%) وهذا يعني ان مفهوم اختلالات احلال الامن ساءت في المجتمع وهذا راجع الى وجود السلاح خارج سيطرة الدولة، كما ان سلوك بعض الاحزاب ساهم في ترسيخ ثقافة التعويم لكيان الدولة من خلال الدمج بين الدولة والسلطة في الدور والوظيفة، وعندما تبتلع السلطة الدولة وتكون السلطة عنواناً للهويات الفرعية والسلطوية مما يؤثر على وجود الدولة وينشط قدرات ما تسمى بالدولة العميقة.
- اظهرت نتائج الفقرة الثانية عشر (الدستور ساهم في تحقيق عدالة اجتماعية ومساواة لجميع مكونات المجتمع العراقي) ان نسبة (٣٨%) اشاروا الى خيار (غير موافق) وهي أعلى نسبة، اما ادنى نسبة شكلت (٨%) اجابوا عن خيار (موافق جداً) وبلغ الوسط الحسابي (٢.٤٢) والوزن المئوي (٤٨.٤%)، يستنتج الباحث ان تحقيق العدالة الاجتماعية بوصفها الية لتحقيق الاندماج المجتمعي، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير الى ارتفاع الخط البياني للفقر والبطالة وضعف بيئة العمل

من جراء ضعف الاداء الحكومي وعدم كفاءة النظام القضائي واشكالات استتباب الامن، هذه كلها تحد من فرص تحقيق المساواة في المجتمع، وضعف الامل في تحقيق تنمية شاملة مما يدفع نحو التنافس غير المشروع واللجوء الى النزاعات المسلحة للحصول على الموارد وهذا يكرس أزمة التعايش مثل الانقسام والاقصاء والتهميش.

- اجابات الفقرة الثالثة عشر (الدستور داعم للوحدة الوطنية من خلال عملية شاملة تعكس التنوع الديني واللغوي) شكلت نسبة (٤٠%) أعلى نسبة للذين اجابوا عن خيار (غير موافق) وتليها أدنى نسبة (٨%) اجابوا عن خيار (موافق جداً) وهذا يدلل ان هنالك ردود فعل سلبية خاصة على صعيد الاوساط المجتمعية نجملها بالاتي:

أ- الاقليات اظهرت مخاوفها على حياتها السياسية والاجتماعية والدينية وهذا يمثل الاقصاء والتهميش لها.

ب- فشل احكام الدستور خاصة المتعلقة بحقوق الناس من مساواة وعدالة اجتماعية.

ت- التوجهات المذهبية والطائفية والمصالح الضيقة للقائمين بصياغة الدستور اكثر ما عكس المصالح العليا للدولة.

ث- تبنى الدستور نظام فدرالي فريد من نوعه جعل وحدة الدولة عرضة لمشاريع أو كانتونات مناطقية.

ج- ظهور مخرجات سلبية تمثلت بالفساد الاداري والمالي والمحاصصة وازمات ادارة الدولة.

- اظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة الرابعة عشر(كتابة الدستور تمت في ظروف وتوقيتات مناسبة) ان نسبة (٤٠%) شكلت أعلى نسبة على خيار (غير موافق مطلقاً)، اما أدنى نسبة جاءت عن خيار (موافق) شكلت (١٠%)، وبلغ الوسط الحسابي (٢.٠٨) والوزن المئوي (٤١.٦%)، وهذا يدل على ان الاصرار على صياغة الدستور في الفترة التي اعقبت احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وبالتحديد عام ٢٠٠٥ رافقتها الكثير من الظروف الشائكة التي القت بضلالها على هذه الوثيقة، وأول هذه التحديات كان البلد يعيش تحت ظروف احتلال امريكي نتج عنه اختلالات سياسية واقتصادية وفكرية تمثلت في الانهيار التام لكل مفاصل الدولة ومؤسساتها الامنية فضلاً عن عدم وجود خطط وصورة واضحة خاصة ما يتعلق بتشكيل حكومة تمثل اطاراً شرعياً في نظر العراقيين وفشلت في التقريب مابين القوى والاحزاب المتعددة وايجاد عقد اجتماعي سياسي يضمن للجميع المساواة امام القانون من خلال بناء (دولة المواطنة) واعتماد الحوار الوطني الشامل، ومن التحديات الاخرى هو عدم رغبة جميع الاطراف بالاشتراك في صياغة الدستور وخاصة تحت الاحتلال، وبالتالي لم يحظى بالأجماع بين مكونات

الشعب، لا بل ذهب الى ترسيخ الانقسام المجتمعي فضلاً عن الضغوط الخارجية التي رافقت كتابة الدستور.

المحور الثاني: الاندماج المجتمعي:

جدول رقم (٦) يوضح اتجاهات النخب الجامعية نحو الاندماج المجتمعي

ت	الفقرات	المستوى	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
		الرمز	٥	٤	٣	٢	١		
١	الاندماج المجتمعي هو سبيل لتحقيق رابطة المواطنة	العدد	١٨	٢٠	٧	٣	٢	٣,٩٨	%٧٩,٦
		النسبة %	٣٦	٤٠	١٤	٦	٤		
٢	الاندماج المجتمعي هو الاساس الضروري والامن للسلطة السياسية	العدد	١٣	٢٧	٧	٢	١	٣,٩٨	٧٩,٦
		النسبة %	٢٦	٥٤	١٤	٤	٢		
٣	الاندماج المجتمعي يمثل سبيلاً لتحقيق الوحدة الوطنية	العدد	١٤	٢٥	٧	٣	١	٣,٩٦	٧٩,٢
		النسبة %	٢٨	٥٠	١٤	٦	٢		
٤	تعاملت النخب والاحزاب مع موضوع التنوع الثقافي بالعموميات واللامبالاة	العدد	١٦	١٨	٨	٤	٤	٣,٧٦	٧٥,٢
		النسبة %	٣٢	٣٦	١٦	٨	٨		
٥	الاندماج المجتمعي (العلاقة الاندماجية) كفيلة بتجاوز حدود الانقسامات الاجتماعية والدينية والقومية	العدد	١٧	١٥	١٠	٤	٤	٣,٧٤	٧٤,٨
		النسبة	٣٤	٣٠	٢٠	٨	٨		
٦	تغيير المناهج الذي يحمل ابعاد	العدد	١٢	٢٣	٧	٥	٣	٣,٧٢	٧٤,٤

	تاريخية واجتماعية أضعف فرص تحقيق اندماج مجتمعي	النسبة %	٢٤	٤٦	١٤	١٠	٦		
		النسبة %	٢٠	٢٤	٢٤	١٦	١٦		
٧	الاندماج المجتمعي يلغي الخصوصيات الثقافية للمكونات والطوائف والاقليات	العدد	٥	٧	١١	١٤	١٣	٢,٥٤	٥٠,٨
		النسبة %	١٠	١٤	٢٢	٢٨	٢٦		

أوضحت نتائج الجدول السابق (٦) اجابات المبحوثين حول محور الاندماج المجتمعي، ويمكن تلخيص هذه النتائج بما يلي:

- نتائج الاجابة عن الفقرة الاولى (الاندماج المجتمعي هو سبيل لتحقيق رابطة المواطنة)، حصل خيار (موافق) على أعلى نسبة اجابة شكلت (٤٠%)، اما أدنى نسبة اجابة كانت على خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٤%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٩٨) والوزن المئوي (٧٩.٦%)، معطيات الجدول اعلاه تكشف ان الاندماج المجتمعي حلقة الوصل بين تعددية المجتمع الواحد ورابطة جامعة عن طريق التشريع والتعليم والاعلام والسياسات الثقافية والدينية وهذه تدفع باتجاه تحقيق رابطة المواطنة والتي هي عبارة عن علاقة ومنظومة حقوق متكافئة، فهي وحدها تلغي اسباب الشعور بالانقسام على صعيد طائفي ومذهبي وقومي، وابدالها بإيجاد حيز مدني حديث وهذا يسمح بترسيخ نظام ديمقراطي.
- الفقرة الثانية (الاندماج المجتمعي هو الاساس الضروري والامن للسلطة السياسية) اظهرت النتائج ان خيار (موافق) حصل على أعلى نسبة اجابة (٥٤%) وكانت ادنى نسبة اجابة على خيار (غير موافق مطلقاً) بنسبة (٢%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٩٨) والوزن المئوي (٧٩.٦%)، تشير المعطيات بدرجة كبيرة على اهمية الاندماج المجتمعي في بلورة نظام سياسي واستقرار السلطة ونجاحها في ادارة الدولة والمجتمع، ويذهب باتجاه تمكين المواطن من حرية التعبير والتنظيم ويضمن له الحد الادنى من الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية التي تحرر ارادته وتسمح له بالمشاركة على قدم المساواة مع غيره، وهذا يقلل من فرص حدوث نزاعات قومية وطائفية مشحونة بالمشاعر السلبية الهدامة للنسيج الاجتماعي، وهذا يجعل الدولة مؤسسة تقف على مساحة واحدة من كل مواطنيها.
- الفقرة الثالثة (الاندماج المجتمعي يمثل سبيلا لتحقيق الوحدة الوطنية) جاء خيار (موافق) ليشكل أعلى نسبة (٥٠%)، وجاءت أدنى نسبة عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٢%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٩٦) والوزن المئوي (٧٩.٢%)، اجابات المبحوثين تؤشر اهمية ودور الاندماج

المجتمعي في تحقيق الوحدة الوطنية، والتي تعد صمام امان قوة الدولة وتجذرها، والتنوع في الهوية جزء من الثراء الثقافي واللغوي والسكاني، وهذا التنوع أذا ماقترن بالوعي والثقافة والتشريع والتطبيق انتجت دولة ونظام سياسي فاعل وله القدرة على البقاء والتطور، لكن أذا لم يحسن التعامل مع هذا التنوع الثقافي واستجاب لمحفزات التشظي والانقسام يصبح أحد محركات العنف ويدفع باتجاه مزيداً من الفرقة والانقسام.

- نتائج الاجابة عن الفقرة الرابعة (تعاملت النخب والاحزاب مع موضوع التنوع الثقافي بالعموميات واللامبالاة) جاءت الاجابة عن خيار (موافق) ليشكل أعلى نسبة (٣٦%)، وأدنى اجابة جاءت عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٨%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٧٦) والوزن المئوي (٧٥.٢%)، مكن القول ان التعددية المجتمعية (طوائف واقليات وقوميات) ليست ظاهرة جديدة، بل كيفية التعاطي معها هو الذي جعل منها مشكلة تهدد السلم المجتمعي، وتطرح اشكالات ومشاكل لانراها في مجتمعات اخرى، وبالرجوع الى معطيات الفقرة (٤) نرى ان النخب السياسية والدينية الممثلة كواجهات للاحزاب والحركات قد تعاملت بمسألة التنوع الثقافي باللامبالاة، ولم تبلور موقفاً حقوقياً وانسانياً موحداً اتجاه هذا التنوع.
- الفقرة الخامسة (الاندماج المجتمعي (العلاقة الاندماجية) كفيلة بتجاوز حدود الانقسامات الاجتماعية والدينية والقومية) جاءت الاجابة عن خيار (موافق جداً) بأعلى نسبة (٣٤%)، وجاءت ادنى نسبة عن خيار (غير موافق) وبلغت (٨%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٧٤) والوزن المئوي (٧٤.٨%)، المعطيات تدلل ان الاندماج المجتمعي وما يتمخض عنه من بلورة علاقة اندماجية بين اطياف المجتمع هي الطريقة المثلى والحيوية الوحيدة العابرة لحدود الانقسامات الاجتماعية والدينية والقومية في المجتمع، وتفسح المجال بممارسة حقوق المواطنة وبالتحديد المساواة الحقيقية وحق المشاركة السياسية الفعالة وتقليد المناصب العامة.
- الفقرة السادسة (تغيير المناهج الذي يحمل ابعاد تاريخية واجتماعية أضعف فرص تحقيق اندماج مجتمعي) حصل خيار (موافق) على أعلى نسبة اجابة (٤٦%)، اما أدنى اجابة جاءت عن خيار (موافق جداً) وبنسبة (٦%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣،٧٢) والوزن المئوي (٧٤.٤%)، تشير نتائج هذه الفقرة التي تبنتها بعض النخب (سياسية دينية) لزج مناهج دراسية انسانية من خلال الايعاز الى نخب مثقفة واكاديمية لتنفيذ ذلك، حيث تناولت هذه المناهج الدراسية الشخصيات والاحداث التاريخية والسياسية للمجموعات التي تشكل الاغلبية لتعزيز وجودها معتقدة بان ذلك يعزز الاندماج المجتمعي

بين التنوع الثقافي، لكن الواقع يشير الى مزيداً من الانقسام والتشدد كل حسب مذهبه وطائفته، وهذا يقلل من الاحساس والانتماء ويعزز التاريخ المتنافر الذي ينمي النزاعات ويكرس الانقسام المجتمعي.

- ان الاجابة عن الفقرة السابعة (الاندماج المجتمعي يلغي الخصوصيات الثقافية للمكونات والطوائف والاقليات) جاءت الاجابة عن خيار (غير موافق) ليشكل أعلى نسبة (٢٨%)، وجاءت أدنى اجابة عن خيار (موافق جداً) وبنسبة (١٠%)، وبلغ الوسط الحسابي (٢.٥٤) والوزن المئوي (٥٠.٨%)، تشير اجابات المبحوثين ان الاندماج المجتمعي لايلغي الخصوصيات الثقافية والدينية للطوائف والاقليات والقوميات، بل يصهر المكونات والجماعات المختلفة في كيانات وطنية عليا، ويؤسس الشعور بالانتماء المشترك الى وطن واحد ودولة جامعة ويتحقق بالصهر الثقافي والسياسي والاجتماعي وينهي الشعور لدى جميع المكونات بالإقصاء ويعوضه بشعور وطني جامع.

المحور الثالث: الهوية الوطنية:

جدول رقم (٧) يوضح اتجاهات النخب الجامعية نحو بناء الهوية الوطنية

ت	الفقرات	المستوى	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
		الرمز	٥	٤	٣	٢	١		
١	وجود الاحزاب والخطاب السياسي ساهم في ايجاد هويات فرعية (مذهبية طائفية)	العدد	١٧	٢٠	٨	٣	٢	٣,٩٤	%٧٨,٨
		النسبة %	٣٤	٤٠	١٦	٦	٤		
٢	اختلالات احلال الأمن انتجت ثقافة الاحتماء بالمذهب والطائفة والعشيرة	العدد	١٥	٢٢	٩	٢	٢	٣,٩٢	٧٨,٤
		النسبة %	٣٠	٤٤	١٨	٤	٤		
٣	التعاطي مع ايدلوجيات واتجاهات تمثل اجندات دولية واقليمية زرعت بذور الانقسام وشكلت حالة من صراع الهويات	العدد	١٦	١٨	٨	٥	٣	٣,٧٨	٧٥,٦
		النسبة %	٣٢	٣٦	١٦	١٠	٦		

٤	النخب والاحزاب (سياسية ودينية) فشلت في تحريم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية في المجتمع	العدد	١٣	١٩	١٠	٥	٣	٣,٦٨	٧٣,٦
		النسبة %	٢٦	٣٨	٢٠	١٠	٦		
٥	النخب الاكاديمية والثقافية والاوساط المجتمعية تخلت عن دورها في بلورة مشروع الهوية الوطنية	العدد	٩	١٩	١٣	٦	٣	٣,٥	٧٠
		النسبة %	١٨	٣٨	٢٦	١٢	٦		
		النسبة %	٢٢	٣٠	٢٦	١٢	١٠		

أوضحت نتائج الجدول السابق (٧) اجابات المبحوثين حول محور الهوية الوطنية، ويمكن تلخيص هذه النتائج بما يلي:

- نتائج الفقرة الاولى (وجود الاحزاب والخطاب السياسي ساهم في ايجاد هويات فرعية(مذهبية– طائفية) جاءت اعلى نسبة عن خيار (موافق) وبنسبة(٤٠%)، وادنى اجابة جاءت عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٤%)، وبلغ الوسط الحسابي(٣.٩٤) والوزن المئوي (٧٨.٨%)، تشير النتائج ان خطابات النخب (سياسية ودينية) وهي واجهة للاحزاب والتيارات عمقت من ازمة الهوية الوطنية، من خلال المشاريع التي طرحتها هذه النخب، كبديل عن الهوية الوطنية فالبعض يروج للقومية والبعض الاخر للدين داعياً بذلك الى هوية تتجاوز الحدود الجغرافية للوطن، متناسية هذه النخب التنوع الثقافي الموجود، ومشكلة العراق ليست بالتنوع الثقافي وانما بكيفية التعامل معه، وهذا ربما قاد الى ظهور كل الازمات التي يمر بها المجتمع والدولة.
- اظهرت نتائج الفقرة الثانية (اختلالات احلال الامن انتجت ثقافة الاحتماء بالمذهب والطائفة والعشيرة) جاءت أعلى اجابة عن خيار (موافق) وبنسبة (٤٤%)، وأدنى اجابة شكلت عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٤%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٩٢) والوزن المئوي (٧٨.٤%)، وهذا يذهب بنا للقول ان حاجة الافراد للبقاء والعيش دفع باتجاه تنامي ثقافة الاحتماء كل حسب طائفته ومذهبه وقوميته، وهذا ماقاد الى انبعاث هويات فرعية ذات شكل سياسي وديني وقومي مما أضعف ذلك روح المواطنة وتنامي الولاء للهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية.
- نتائج الاجابة عن الفقرة الثالثة (التعاطي مع أيدلوجيات واتجاهات تمثل اجندات دولية واقليمية زرعت بذور الانقسام وشكلت حالة من صراع الهويات) ان أعلى نسبة جاءت عن خيار (موافق)

وبنسبة (٣٦%)، وأدنى اجابة جاءت عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٦%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٧٨) والوزن المئوي (٧٥.٦%)، تدلل هذه النتائج ان المحاصصة الطائفية والولاءات الخارجية التي قامت على ايدلوجيات البعض منها مثل اجندات لدول اقليمية ودولية زرعت بذور الفرقة والانقسام بين مكونات المجتمع وشكلت حالة من صراع الهويات محاولة بذلك تمزيق المجتمع الى كانتونات اجتماعية طائفية ومذهبية وهويات سياسية في داخل الدولة الواحدة، وهذا ربما يقود الى التناحر وليس الاندماج.

- نتائج الاجابة عن الفقرة الرابعة (النخب والاحزاب (سياسية ودينية) فشلت في تحريم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية في المجتمع) ان أعلى نسبة اجابة جاءت عن خيار (موافق) وبنسبة (٣٨%)، وادنى اجابة جاءت عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٦%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٦٨) والوزن المئوي (٧٣.٦%)، تشير المعطيات بان النخب بكل عناوينها فشلت في بلورة وعي اجتماعي وطني وتطوير تنظيمات مؤسساتية تسعم في انتاج عقد اجتماعي وسياسي يقوم على تحريم ذهنية التجزئة والمحاصصة الطائفية والقبلية والمحلية التي قامت على منظومة افكار وهمية ورسخت مفهوم الفصل بين الدولة والمكونات الاجتماعية.
- نتائج الاجابة عن الفقرة الخامسة (النخب الاكاديمية والثقافية والاوساط المجتمعية تخلت عن دورها في بلورة مشروع الهوية الوطنية) جاءت أعلى نسبة اجابة عن خيار (موافق) وبنسبة (٣٨%) وأدنى اجابة عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٦%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٥) والوزن المئوي (٧٠%)، تشير المعطيات ان بعض النخب (الثقافية والاكاديمية والمجتمعية) قد تخلت عن أدوارها المفترضة التي اصابها الجمود في بلورة مشروع هوية وطنية تذهب باتجاه نجاح مشروع الدولة، واقتصر دورها على ندوات ومحاضرات داخل اروقة مغلقة.

جدول رقم (٨) يبين هل ان بناء الهوية جاء مشوهاً ومنشطراً وقاد الى فشل مشروع بناء الدولة

نوع الإجابة	التكرار	%	في حالة الإجابة بـ (نعم) ماهي الأسباب	التكرار	%
نعم	٤٠	٨٠%	ترسيخ ثقافة تعويم كيان الدولة الوطنية لحساب هويات فرعية	١٠	٢٥ %
محايد	١٠	٢٠%	الدمج ما بين السلطة والدولة في الدور والوظيفة (احتكار سلطة الدولة دون مشاركة الآخرين)	١٨	٤٥ %

لا	–	–	الترويج للدين والطائفة والقومية أنتجت هويات فرعية	١٢	٣٠ %
المجموع	٥٠	%١٠٠			

- جاءت الاجابة عن الفقرة الدمج ما بين السلطة والدولة في الدور والوظيفة (احتكار سلطة الدولة دون مشاركة الآخرين)، لتشكل أعلى نسبة (٤٥%)، ويعد هذا سبب مهم وفعال في جعل بناء الهوية لم يكن ضمن الاطار الوطني وقام على أسس لاتنسجم مع استحقاق الدولة الوطنية، وجاءت الاجابة عن الفقرة (الترويج للدين والطائفة والقومية أنتجت هويات فرعية)، لتحتل المرتبة الثانية في اجابات المبحوثين وبنسبة (٣٠%)، بينما جاءت أدنى نسبة عن الفقرة (ترسيخ ثقافة تعويم كيان الدولة الوطنية لحساب هويات فرعية) وشكلت (٢٥%)، وانطلاقاً من معطيات تلك النسب حاولت النخب بكل مسمياتها على ترسيخ ثقافة التعويم لكيان الدولة الوطنية على حساب الهويات المتجذرة والفرعية، الأمر الذي افرز الانقسام والتصدع بين مدارس وتيارات الوطن الواحد.

المحور الرابع: المصالحة المجتمعية:

جدول رقم (٩) يوضح اتجاهات النخب الجامعية نحو المصالحة المجتمعية

ت	الفقرات	المستوى	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
		الرمز	٥	٤	٣	٢	١		
١	المصالحة المجتمعية تفترض تفعيل المسؤولية الجنائية والمدنية لمن ارتكب افعال تهدد السلم المجتمعي	العدد	١٥	٢٠	٨	٥	٢	٣,٨٢	%٧٦,٤
		النسبة %	٣٠	٤٠	١٦	١٠	٤		
٢	المصالحة المجتمعية تشكل مدخلاً لدائرة من النتائج الايجابية لتعزيز الاواصر بين	العدد	١٤	١٦	١١	٦	٣	٣,٦٤	٧٢,٨
		النسبة	٢٨	٣٢	٢٢	١٢	٦		

	مكونات المجتمع	**النسبة**	٣٠	٢٨	٢٤	١٠	٨		
٣	نحتاج الى مصالحة مجتمعية على المستوى السياسي فقط (احزاب ونخب)	**العدد**	٩	١٧	١٠	٩	٥	٣,٣٢	٦٦,٤
		النسبة	١٨	٣٤	٢٠	١٨	١٠		
٤	جرت محاولات من نخب عشائرية ودينية لتحقيق مصالحة مجتمعية حققت نتائج ملموسة	**العدد**	٩	١٢	١٠	١١	٩	٣,٠٨	٦١,٦
		النسبة	١٨	٢٤	٢٠	٢٢	١٨		

أوضحت نتائج الجدول السابق (٩) اجابات المبحوثين حول محور المصالحة المجتمعية، ويمكن تلخيص هذه النتائج بما يلي:

- نتائج الاجابة عن الفقرة الأولى (المصالحة المجتمعية تفترض تفعيل المسؤولية الجنائية والمدنية لمن ارتكب افعال تهدد السلم المجتمعي)، جاءت أعلى نسبة عن خيار (موافق) لتشكل (٤٠%)، وأدنى اجابة جاءت عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٤%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٨٢) والوزن المئوي (٧٦.٤%)، تشير هذه النتائج الى ان تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية بعيدة عن كل الهواجس والظنون وتعزز الثقة بين جميع الاطراف، تستوجب تفعيل المسؤولية الجنائية، ومعاقبة مرتكبي الجرائم والاعتداء على الحقوق العامة، واحترام التعددية والتسامح، واعتماد الوسائل السلمية لحل الخلافات كونها طريقة مثلى للحفاظ على الارواح والاجيال.
- الفقرة الثانية (المصالحة المجتمعية تشكل مدخلاً لدائرة من النتائج الايجابية لتعزيز الاواصر بين مكونات المجتمع) وجاءت أعلى نسبة عن خيار (موافق) وبنسبة (٣٢%)، وأدنى اجابة عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (٤%)، وبلغ الوسط الحسابي (٣.٦٤) والوزن المئوي (٧٢.٨%)، تشير المعطيات الى ان تحقيق المصالحة المجتمعية في الواقع العراقي تعد مدخلاً لتعزيز الاواصر بين المكونات وهذا يتحقق من خلال ترسيخ مفهوم وفكرة الاندماج المجتمعي كمنطق أساسي للعلاقة بين المكونات والتي تؤدي الى تقوية وحدة الانتماء والهدف مضافاً لها تفعيل الحوار الناجح لتعزيز الوحدة الوطنية، والتي تعني في أوسع معانيها، قيام رابطة قوية بين مواطني الدولة تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويؤمن بها.
- الفقرة الثالثة (نحتاج الى مصالحة مجتمعية على المستوى السياسي فقط(احزاب ونخب)، جاءت اعلى نسبة عن خيار (موافق) وشكلت (٣٤%)،وادنى نسبة اجابة عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة (١٠%)،

وبلغ الوسط الحسابي(٣.٣٢) والوزن المئوي (٦٦.٤%)، تشير النتائج ان هنالك ضرورة لتحقيق مصالحة سياسية على صعيد النخب والاحزاب، انطلاقا من مبدأ ان الحراك السياسي ساهم مساهمة كبيرة في فشل مشروع بناء الدولة، وما نجم من تداعيات، اما واقع المصالحة التي تبنتها النخب والاحزاب، لم تكن على مستوى المسؤولية ، ولم تقدم المصلحة الوطنية على مصالحهم، بل تلبي مصالح احزابهم وتياراتهم، وما تحقق من مصالحة تم عن طريق التوافق، وطابع التوافق يؤدي الى شروط وصفقات سياسية فيما يتعلق بالاستحواذ على السلطة، والتوافق افتقد الى الديمقراطية.

- الفقرة الرابعة (جرت محاولات من نخب عشائرية ودينية واوساط مجتمعية لتحقيق مصالحة مجتمعية حققت نتائج ملموسة) جاءت أعلى نسبة عن خيار (موافق) وبنسبة(٢٤%)، وادنى نسبة جاءت عن خيار (غير موافق مطلقاً) وبنسبة(١٨%)، وبلغ الوسط الحسابي(٣,٠٨) والوزن المئوي(٦,١٦%)، نتائج الجدول تظهر هنالك تقارب في الاجابة بين خيار موافق وخيار غير موافق مطلقاً، ومن الناحية الواقعية لقد عقدت مؤتمرات داخل وخارج العراق، وبرعاية دول او منظمات اقليمية، تعددت مستوياتها بين مؤتمرات للقوى العشائرية والدينية والشخصيات النافذة في المجتمع، الا ان هذه اللقاءات عقدت في نفس الوقت الذي كان المجتمع يشهد عنفا واصطفاف طائفي، وقومي بدرجة اقل من اجل لاشى، وهيمن عليها فقدان الثقة والحوار الناجح بين جميع الاطراف فضلاً عن ماتحقق من نتائج هو في اطار التوافق والذي ذهب باتجاه المحاصصة، وبدورها انتجت ازمات وتوترات خاصة في ظل التعارض والتناقض بين الرغبة المعلنة بالتوافق وتبني سياسات سلمية وبين الالتزام بها.

جدول رقم (١٠) يبين تجارب تحقيق مصالحة وطنية حقيقية بين اطياف المجتمع العراقي

نوع الإجابة	التكرار	%	في حالة الإجابة بـ (لا) ماهي الأسباب	التكرار	%
نعم	١٦	%٣٢	المجتمع العراقي كان يشهد انقساماً طائفياً واسعاً	١٠	%٢٩,٤
لا	٣٤	%٦٨	النخب والاحزاب لم تقدم المصلحة الوطنية العليا للمجتمع على حساب المصالح الأخرى	٥	%١٤,٧
محايد	–	–	شكل المصالحة تفترض الاستحواذ على السلطة ومقدار القوة لفرض الارادة	١١	%٣٢,٣
المجموع	٥٠	%١٠٠	ما تحقق من مصالحة قام على أساس التوافق الذي يسمح للأطراف المتنازعة وضع الشروط والضمانات لتحقيق أهداف ضيقة	٨	%٢٣,٥

- نتائج الجدول أعلاه (١٠) تؤكد ان الاجابة عن الفقرة (شكل المصالحة تفترض الاستحواذ على السلطة ومقدار القوة لفرض الارادة) جاءت أعلى نسبة لتشكل (٣٢.٣)، وتليها الفقرة (المجتمع العراقي كان يشهد انقساماً طائفياً واسعاً) لتشكل نسبة (٢٩.٤%)، ثم جاءت الفقرة (ما تحقق من مصالحة قام على أساس التوافق الذي يسمح للأطراف المتنازعة وضع الشروط والضمانات لتحقيق أهداف ضيقة) لتشكل نسبة (٢٣،٥%)، وتليها الفقرة (النخب والاحزاب لم تقدم المصلحة الوطنية العليا للمجتمع على حساب المصالح الأخرى) لتشكل نسبة (١٤.٧%)، أجمع المبحوثين على أن هنالك معوقات تواجه تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية بسبب ضعف الثقة المتبادلة واختلاف النوايا والتوجهات وتوقيتات اجراء المصالحة الوطنية لم تحظى بالاستعدادات الكاملة.

جدول رقم (١١) يبين العوامل التي تؤدي الى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية

ت	العوامل	التكرار	%
١	وجود اليات ولوائح ترفض بلورة نظام سياسي وفق انتماء (طائفي–قومي–عرقي)	١٥	%٣٠
٢	احترام التنوع الثقافي من خلال اشاعة ثقافة المساواة دون تمييز ديني أو طائفي	١١	%٢٢
٣	ترسيخ مفهوم الدولة للمجتمع والحوار وقبول الرأي الاخر	١١	%٢٢
٤	التخلي عن مفهوم المكاسب السياسية والحزبية	١٣	%٢٦
	المجموع	٥٠	%١٠٠

- نتائج الجدول أعلاه (١١) تؤكد ان الاجابة عن الفقرة (وجود اليات ولوائح ترفض بلورة نظام سياسي وفق انتماء (طائفي–قومي–عرقي)، تشكل أعلى نسبة اجابة (٣٠%)، وتليها الفقرة (التخلي عن مفهوم المكاسب السياسية والحزبية) وبنسبة (٢٦%)، بينما جاءت الفقرتين (احترام التنوع الثقافي من خلال اشاعة ثقافة المساواة دون تمييز ديني أو طائفي) و (ترسيخ مفهوم الدولة للمجتمع والحوار وقبول الرأي الاخر) بنسب متساوية لتشكل (٢٢%)، وبالتالي يمكن القول ان مخرجات هذا الجدول ترى ان تحقيق مصالحة مجتمعية وطنية تحتاج الى رغبة وايمان وضمانات تعكس رغبة الاطراف الداعمة للمصالحة، وهذا يتطلب وجود اليات ولوائح تحضر ظهور نظام سياسي طائفي أو قومي، والتأكيد على توحيد الهوية والولاء الوطني، وان تتحقق المصالحة الوطنية المجتمعية على جميع المستويات الوطني والاجتماعي والسياسي.

❖ **نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات:**

توصل البحث الى النتائج الآتية:

١. اغلب المبحوثين اكدوا على ان كتابة الدستور تمت في ظروف انعدام الثقة بين القوى المساهمة في كتابته، وخضع لضغوط داخلية وخارجية.
٢. تبين أن الدستور يلبي طموحات النخب والاحزاب أكثر من مراعاته لبناء الدولة وادارتها.
٣. تؤكد النتائج ان الفدرالية كرست الانقسام وتقاطعات سياسية ولايمكن ان تنشأ في ظروف طارئة أو تحت دعاوي اقامة نظام ديمقراطي، بل تتطلبها ادارة وتنظيم الدولة بحيث تجعل الجميع في مكان تحمل المسؤولية وتوزيع سلطة اتخاذ القرار.
٤. هناك شبه اجماع على ان صياغة الدستور تبنت فقرات غامضة، قادت الى تفسيرات مختلفة والى اختلافات في تنفيذها.
٥. اظهرت الاقليات والجماعات الصغيرة قلقها على حياتها الدينية والاجتماعية والسياسية وشعرت بالحيف في عدم قدرتها على المشاركة الجادة في بناء الدولة وادارتها.
٦. اكدت النتائج ان العملية السياسية، لازالت بعيدة الى حد ما في تبني مفهوم التداول السلمي للسلطة وفق الاطر الدستورية الصحيحة، وهذا ناجم من صراعات الاحزاب والكتل والتمسك بالمكاسب السياسية والحزبية.
٧. اظهرت النتائج ان الاحزاب والكتل لاتحظى بقاعدة جماهيرية واسعة تعتمد عليها هذه الاحزاب، بل تعتمد على اجنحة مسلحة لتحقيق مكاسبها.
٨. اظهرت النتائج ان تحقيق الاندماج المجتمعي كفيل باستقرار السلطة السياسية باداء وظيفتها في ادارة الدولة، وقيامها بتمكين المواطنين من حرية التعبير وتحقيق المشاركة على قدم المساواة مع غيرهم.
٩. اظهرت النتائج ان تحقيق الاندماج المجتمعي بين التنوع الثقافي لايلغي الخصوصيات الثقافية لتلك الاطراف، بل يصهر الجماعات المختلفة في كيانات وطنية عليا.
١٠. اظهرت النتائج ان هنالك شعور سائد بان القوى والاحزاب التي كانت تعمل في زمن المعارضة خارج البلد قد تعاطت مع ميول واتجاهات خارجية سواء كانت اقليمية او دولية، وهذا بطبيعة الحال قد اضعف الاصطفاف الوطني على حساب الاصطفافات الاخرى.

١١. أشار المبحوثين ان أغلب القوى والاحزاب قد فشلت في التعاطي مع مجريات الاحداث بعد التغيير عام ٢٠٠٣ ولم تنجح في بلورة وعي اجتماعي وثقافي يحرم ذهنية التجزئة والانقسام.

١٢. اظهرت النتائج ان المصالحة المجتمعية تشكل مدخلاً لتحقيق نتائج ايجابية وان تكون المصالحة على كل المستويات الوطنية والاجتماعية والسياسية ودفع جميع الاطراف الى التعايش السلمي واستئناف حياة امنة.

١٣. مخرجات البحث تؤكد على أن الاسس الموضوعية والفاعلة لتحقيق مصالحة مجتمعية تحتاج الى رغبة وايمان وضمانات تعكس رغبة الاطراف الدائمة للمصالحة.

❖ **التوصيات:**

١. ضرورة الوصول الى اجماع لمعالجة القضايا الخلافية في الدستور بما يضمن بناء الدولة وادارتها وفق الاسس القانونية،وهذة مسؤولية كل القوى السياسية والنخب المجتمعية

٢. ضرورة فتح المجال امام النخب المثقفة والاكاديمية في عملية بناء الدولة وادارتها وتفعيل الديمقراطية وتحقيق التوازن بين حقوق المواطن ودور السلطة.

٣. نبذ الطائفية السياسية والمحاصصة وتقديم الولاء الوطني للدولة والمجتمع على أي ولاء فرعي.

٤. ضرورة مد الجسور وبناء علاقات ايجابية بين المنظومة السياسية في البلد مع الدول الاخرى وفقاً للاعراف والمصالح الدولية.

٥. ضرورة اشاعة ثقافة التسامح والمحبة والولاء الوطني بين مكونات المجتمع.

٦. ضرورة ابتعاد كل النخب والاوساط المجتمعية بكل عناوينها عن الخطابات الطائفية والحزبية المتشددة وانتهاج خطاب موضوعي وغير متناقض لإشاعة روح التسامح ونبذ العنف.وهذة مسؤولية المجتمع بشكل عام .

٧. التأكيد على وحدة الهوية، باعتباره الاطار الذي يحتوي جميع المكونات العراقية في مظلة وطنية واحدة.

٨. خلق بيئة تعزيز مشاعر الامن والامان لجميع المواطنين من خلال مؤسسات راسخة قائمة على العدالة ورفض مبدأ التهميش والاقصاء للآخرين.

❖ **المقترحات:**

١. فسح المجال أمام كل النخب المساهمة في عملية بناء الدولة كالنخب المثقفة وعدم الاقتصار على نخب محددة.

٢. دعم الدراسات الاكاديمية التي تسعى الى دراسة النخب العراقية من أجل أثراء دراسة الظاهرة النخبوية.

٣. اجراء دراسة مشابهة للدراسة الحالية على مجتمعات متنوعة تتضمن مستويات ثقافية وتعليمية مختلفة كالإعلاميين او رجال الدين او الاوساط المجتمعية لمعرفة حقيقة الاتجاهات لديهم.

٤. تطوير برامج التوعية للمواطنين لتوضيح مفاهيم تبني الولاء الوطني، واحترام التنوع الثقافي دون اقصاء أو تهميش، ونشر ثقافة السلم الاجتماعي ومبادئه.

❖ **المصادر العربية والأجنبية:**

١. إبراهيم، سعد الدين: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٦، ص٤١.

٢. أبن منظور: لسان العرب، ج٤ ج٦، دار المعارف، القاهرة،١٩٥٦، ص٢٤٦٨، ص٤٣٧٤.

٣. ادريس، سهيل: المنهل، دار العلم، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٦٠.

٤. المصدر نفسه، ص٥٦١.

٥. بردان، فلاح مبارك: الاستراتيجية العربية لمواجهة ظاهرة العنف الطائف بعد ثورات الربيع العربي، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد الأول، اذار، ٢٠١٦، ص١٦٢-١٧٨.

٦. التورجي، احمد خورشيد: مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية، ط١، بغداد، ١٩٩١، ص١٣٤.

٧. خريسان، عواطف علي، النخبة وبناء الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٥٤.

٨. زيتون، وضاح: المعجم السياسي، دار اسامة، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص١٦٩.

٩. سلامة، غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٩.

١٠. سلمان، مروان احمد: اتجاهات الشباب نحو حركات واحزاب الاسلام السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

١١. شترايز، جوزيف: الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار التنوير،١٩٨٢، ص٩.

١٢. شعبان، عبد الحسين: جدل الهويات في العراق، الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص٢٣.
١٣. صالح، قاسم حسين: بانوراما نفسية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٠٥، ص١١-١٣.
١٤. عبد الجبار، تيسير: المصالحة الوطنية في العراق، بحث منشور على الأنترنت.

http:// www. Somerian- states. Com.

١٥. عبد العزيز، حميد كردي: الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨، ص١٢٦.
١٦. عبد العزيز، حميد كردي: الظواهر الاجرامية والانحرافية في العراق في ظل ظروف الحرب والاحتلال الامريكي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد١٦، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص٥٤٨.
١٧. الكبيسي، احمد فرحان: الامن الاجتماعي ودوره في تحصين وتماسك المجتمع العراقي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٥.
١٨. محمد، خديجة عرفة: الأمن الانساني (المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي)، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٥، ص٣٢.
١٩. محمد، علي، وعلي، مثنى: السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مؤتمر استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١، ص٢٥٥.
٢٠. محمد، محمد علي: اصول الاجتماع السياسي، القوة والدولة، ج٢، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٦٤.
٢١. مصطفى، عدنان ياسين:المجتمع العراقي وديناميات التغيير،بيت الحكمة،بغداد، ٢٠١١.
٢٢. موحان، نور اختياري: الصورة الذهنية للأحزاب السياسية العراقية لدى طلبة جامعة بغداد بعد عام٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٤.
٢٣. النجار، باقر: المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج الى اصلاح، بحث مقدم الى ندوة المجتمع المدني ودوره في الاصلاح، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص٦٣.

24. Aliport, GW,The natur of prejudice, comparing, Addison, Wesley, 1954, p45.

25. M,Weeber, The economy and society, university of coliforinia, press, 1971, p57.